المستعلم في غير ما وضعت له ولعل هذا اقرب لما تقدم من تفهمه قطع
النيه اه ع ش الرابعه هل يضبط هنا بما مر في نحو قراءه الجنب والقوه
في الصلاه او يفرق بان ما هنا اضيق فيضر سماع حديد السمع وان لم
يسمع المعتدل كلما احتمل والاول اقرب اه ج اقول الاقرب الثاني
لان المدار على النطق وقد وجد اه ع ش الخامسه طلب شخص كافر
من مصلي الفرض ان يلقنه الشهادتين ليسلم على يديه او لا استظهر
ع ش ان يقال ان يخشى فوت اسلام وجب عليه التلقين او تبطل
صلاته وان لم يخشى فوت ذلك لم يجب عليه للعذر بتلبسه بالفرض
والا يقال فيه رضاه بالكفر وعليه هذا يحمض قول زي في الرده ان منها
ما لو قال لمن طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعه مما اذا لم يكن
له عذر فطلب التاخير كما هنا اه ع ش السادسه في فتاوي مر
سئل رضي الله عنه عن قول الزركشي ان التصفيق باليد للرجل
لهو حرام لما فيه من التشبه بالنساء او يقال ما اختص به النساء يحرم على
الرجال تعلم وان لم يقصد به التشبيه بالنساء فاجاب هو مسلم حيث
كان للهو وان لم يقصد به التشبيه بالنساء وسئل عن خارج الصلاه
لغير حاجه هل هو حرام ام لا اجاب انه قصد الرجل التشبه بالنساء
حرام والا كره اه عبارة ج في شرح الارشاد ويكره على الاصح الضرب
بالقضيب على الوسائد ونحو يوخذ حل ضرب احدي الراحتين
على الاخرى ولو بقصد اللعب وان كان فيه نوع طرب ثم رايت الماوردي
والشاشي وصاحبي الاستقصا والكافي الحقوه بما قبله وهو صريح
فيما ذكرته وانه تحرم فيه خلاف القضيب والاصح فيه منه الحل فيكون
هنا كذلك اه وقول الزركشي فيما لو ضرب بطنا على بطن خارج الصلاه
كالفخذ منه وجهان لا صحابنا ورجح منهما التحريم وهو المعتمد ظاهرا
وانما يحتاج اليه لقسمين صناعة من انشاد ونحوه ومنه ما يفعل عند
ملاعبة الزوجه من القبح ش السابع لو سمع الماموم وهو قائم تكبيرة احرام
انه امامه فوضع يديه للهوي وحرك راسه للركوع ثم تبين له الصواب
فكان عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لان ذلك في حكم النسيان وبذلك افتى

ما نظر فيه م ر في حواشي البهجه ومن ذلك ما لو تعددت الائمه في المسجد
فسمع الماموم تكبيرة فظنه تكبيرة امامه معينا له خلافا فيرجع الى
امامه ولا يضر ما فعله للمتابعه لعذر فيه وان كثر ع ش راى
جماعة مشروعة وسياتي ان الجماعه تشرع في اداء المكتوبه ايضا وفي قضا
بقضا مثله وفي عيد واستسقا وكسوف كذلك انظر ما لو لم يكن الامام مخالفا
اعتقادا في ركن او شرط وذا بدعه غير مقتضيه بكفر كرافضي وفاسق
ولو بمجرد التهمه اما اذا خالف قضا او عكسه او مكتوبه بنافله او عكسه
او كان الامام مخالفا في اعتقاده للماموم في بعض الاركان او الشروط
او كان ذا بدعه غير مقتضيه للكفر او ضاق الوقت فغير مشروعه في
جميع ذلك وكل ما تشرع فيه الجماعه لا يقطع فرضه بها اذا الانفراد
في غير المنذور والنافله افضل من الجماعه واما فيهما فهو كالجماعه
لا يبعد ولا يكره كما يصرح به الشق بعد نعم ان خشي فوت
الجماعه اي بان لم يدرك التحرم مع الامام هذا هو المتبادر
اعما ان تركعه الثالثه لاكل صلاته هنا هو المتبادر وليس مرادها
سياتي في مر ومر ركنا في حد ان المراد انه يتمها اي صلاته فتنه ان
لم يخشى فوت الجماعه وظاهرهم فوت اقل ما تدرك به الجماعه لا فوت
كل الجماعه والا فمنوع لضرورة مضي بعض صلاة الامام مدة اشغال
ذلك المنفرد بالركعه التي هو فيها فتدبر وعباره مغني قبيل سنن الوضوء
وقد قام في الاخيرتين الى ثالثته اتمه صلاته ودخل في الجماعه وان لم
يتم فيهما الى ثالثته استحب له قلبهما نفلا وتقصر على ركعتين ثم يدخل
الجماعه نعم ان خشي فوت الجماعه ولو اتمام الركعتين استحب له
قطع صلاته و(استثنائها جماعة ذكره في المجموع وجزم في التحقيق
بان محل ذلك ايضا اذا تحقق اتمامها في الوقت لو سلم من ركعتين
والا لزم السلام منهما اما اذا تحقق فواتها كان يصلي في فائيته فلا
يقلبها نفلا ليصليها جماعة في حاضرة او فائيته اخرى فان كانت
الجماعه في تلك الفائيته بعينها ولم يكن القضا فورا جاز له قطعها

مطلقا لا دلالة الجماعه